مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 463-477

الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الأمن الإقليمي كمقاربة تفسيرية

Regional Security Engineering: The Theory of the Regional Security Complex as an Interpretive Approach

بومليك نوال [1]، تيغزة زهرة [2]

[1] جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، nawel.boumelik@univ-sba.dz

[2] مجامعة الجزائر 03 (الجزائر)، aumlamis1975@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/10/17 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

شكلت الدراسات الإقليمية محور اهتمام كل من باري بوزان وأول ويفر حيث تعد دراساتهم المعنونة ب الشعوب الخوف و والدولة إضافة إلى القوى والأقاليم سنة 2003 أهم الاسهامات النظرية التي طورت مفهوم الأمن الإقليمي وطرحت فيه مفهوم "مركب الأمن الإقليمي الذي يرتبط فيه أمن مجموعة من الدول يبعضها البعض يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي،كما يقوم الطرح النظري الذي أسسه الباحثان على مبدأ أساسي يتمثل في اعتبار الأمن الإقليمي ظاهرة علائقي،ما يعكس عدم قدرة أي وحدة تحقيق أمنها بعيدا عن محيطها الإقليمي،وهذا ما يشكل لنا ما يعرف بالاعتماد الأمني المتبادل في ظل ارتفاع مستوى التهديد والخوف الذي يشعر به بشكل متبادل أطراف المركب الاقليمي.

كلمات مفتاحية: الهندسة الأمنية. الأمن الإقليمي. المركب الامن الإقليمي.

Abstract:

One of the Barry Buzan and Awal weaver main focus is the regional studies, as the ones entitled « people, Fear and State », along with «Power and Territories) issued in 2003 and both presented as the most important theoretical contributions that developed the concept of «the regional security », and put forward the concept of the complex regional security, which means that in a security of a group of states, a security of one state alone is impossible to achieve out of the regional security order, in addition to that, the theoretical assumption that both scientists founded stands upon a fundamental principle that stands for considering the regional security as a relational phenomenon, wich means that one entity alone is unable to achieve its security away from its neighbouring one, which presents for us the mutual security dependency in light of the increasing level of threat and fear felt mutually by the complex regional units

Keywords Security engineering; Regional security; The regional security complex.

المؤلف المرسل: بومليك نوال: nawel.boumelik@univ-sba.dz

مقدمة:

شهد حقل الدراسات الأمنية توسعا كبيرا في مضامينه نتيجة عدة متغيرات، حيث تم الانتقال انطولوجيا من الدولة كوحدة تحليل نحو الفرد كموضوع مرجعي، ومضامنيا من القوة العسكرية لضمان الأمن إلى أبعاد مختلة ومتعددة (الاقتصادية، الثقافية، المجتمعية، الصحية)، كم تم التحول جغرافيا من الاهتمام بالدولة إلى الإقليم ثم النظام الدولي.

أمام هذا التغير وجدت الدول نفسها عرضة للعديد من المخاطر المتأتية من وراء حدودها الإقليمية خاصة إذا كانت هذه الدول تعاني الفقر العجز ،الفشل ،ضعف السلطة المركزية وعدم سيطرتها على كامل إقليميها ،فالحدود السياسة التي ترسم الاقليم لم تعد صالحة في زمن العولمة وأصبحت لا تلعب نفس الدور الذي كانت تلعبه من قبل ،والقوة العسكرية لم تعد الضامن للأمن،وهو ما يستدعي ضرورة توجه الدول نحو تغير إستراتيجيتها وسياستها الأمنية لتأخذ بعين الاعتبار هذا التحول،فمواجهة هذه التهديدات الجديدة يستدعي إيجاد معادلة لضمان الأمن العبر دولاتي، وضمان هذا الأخير يستدعي ضمان الأمن الإقليمي والتنسيق بين الدول،فالانتقال نحو ضمان الأمن الخارجي للدولة يوازي في أهميته العمل على ضمان الأمن الداخلي والذي لا يمكن ضمانه بمعزل عن الإقليم أو الدائرة الجيوسياسية التي تنتمي إليها الدولة.

بناءا عليه تنطلق الدراسة في تحليلها من الإشكالية التالية:

كيف تفسر نظرية مركب الأمن الاقليمي الهندسة الإقليمية للأمن؟

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة تفرض فرضيات كإجابات مؤقتة يتم الاستعانة بها في عملية تحليل الدراسة من خلال العمل على إثباتها أو نفيها والتي يمكن صياغتها على النحو الأتي:

1. تساهم المركبات الأمنية من خلال مؤسساتها فوق القومية في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي.
2. تفرض طبيعة التهديدات الأمنية العابرة للحدود على الدول التي تنمي لنفس الحيز الجيوسياسي ضرورة التنسيق والتعاون لمجابهتها من خلال العمل على بناء نظام أمني إقليمي.
3. كلما زادت إرادات الدول في تحقيق التكامل الإقليمي كلما ساهم ذلك في تحقيق الأمن الإقليمي.

لتحليل موضوع الدراسة قسمت إل ثلاث عناصر :

1.تحديد مفاهيم الدراسة.

2. نظرية مركب الأمن الإقليمي.

3. دور المركب الأمني في هندسة الأمن الإقليمي .

أولا:المقاربة المفاهيمة والنظرية للدراسة:

1. الاطار المفاهيمي للدراسة:

من المسائل التي يجب على كل باحث مراعاتها في أي دراسة علمية، عملية ضبط المفاهيم وذلك بغرض فهم واستيعاب الفكرة الرئيسية التي يدور حولها الموضوع، علاوة على الغموض التي يكتنف المصطلحات في حقل العلاقات الدولية. وقد حددت مفاهيم الدراسة على النحو التالي:

- **تعريف الأمن الإقليمي:**

يعتبر باري بوزان أول من طرح مفهوم الأمن الإقليمي REGIONAL SECURITY في كتابه المشهور People, States, and Fear : The National Security Problem للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل،أنتجت في نهاية المطاف مجموعة من الديناميكيات الأمنية،يعرف باري بوزان الأمن الإقليمي على انه:"مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة،بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[1]

يعرف الدكتور **حامد ربيع** الأمن الإقليمي بأنه "مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الاقليم الى منع اي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث. [2]"

أما الأستاذ **مدحت أيوب**"فيعرف الأمن الإقليمي على أنه":اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها." [3]

كما طرح الدكتور **سليمان عبد الله الحربي** مفهوم للأمن الإقليمي حيث يعمل الأمن الإقليمي على: "تامين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها،وذلك عبر صياغة تدابير محددة

بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد،حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب،وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية لكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام".[4]

قدم الأستاذ وليام طومسون Thomson williams تعريفا للأمن الإقليمي من خلال التركيز على ثلاثة عناصر[5]:

- ✓ التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان.
- ✓ الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد.
- ✓ حجم هذا الكيان وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية.

بناءا على التعريفات المذكورة فإن الأمن الإقليمي يعمل على تحقيق أمن مجموعة من دول من خلال إقامة بنى ترمي لغرس الثقة بين أطراف النظام الإقليمي،التي تدخل في ترتيبات أمنية إقليمية بإرادتها عندما تتأكد أن أهدافها ستتحقق من خلال هذا التعاون الإقليمي.كما يعتبر الأمن الإقليمي من بين المفاهيم التي تمحورت على التغيرات التي عرفها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، فاتسع ليشمل إلى جانب"أبعاده العسكرية"المتضمنة في المفهوم التقليدي أبعادا و جوانب كثيرة و معقدة،حيث انه لم يعد مقتصرا علي التهديد المشترك،بل إلى إقامة ترتيبات و هياكل جديدة،لتتنوع مواضيعه وآليات تحقيقه، فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة ،إذ يعمل على الدفاع على الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية الموارد لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي. [6]

يتخذ التعاون الأمني الإقليمي أشكالا وصورا متعددة من الترتيبات الأمنية وحسب جيفري كيمب Geoffry kemp هذه الترتيبات هي صيغ مركبة تختلف في أشكالها الأمنية (أمن مشترك ،أمن جماعي ،أمن تعاوني أو مزيج من هذه الصيغ) أطرافها (القوى الإقليمية أو بعضها قوى إقليمية مع قوى خارجة)وأطرها رسمية وغير رسمية تبعا لتوافق دول الإقليم.[7]

- **.تعريف الهندسة الامنية:**

يشير مصطلح الهندسة الأمنية للإقليم إلى ذلك العمران الأمني الذي يقوم على مأسسة أو انشاء بنية أمنية شاملة لإقليم ما،من خلال تحقيق بناء أمني توافقي موحد قادر على مواجهة التهديدات و الاضطرابات الداخلية و الخارجية التي قد تواجه أعضاء مركب الأمن الإقليمي وبلوغ أطراف المركب الأمني مرحلة التخطيط لهندسة الأمن بنجاح يعني بلوغ مستوى متقدم من الترابط ،التكامل الوظيفي و الاعتماد

المتبادل بين الوحدات المشكلة لمركب الأمن الإقليمي أين تعكس حالة من النضج وعدم القابلية لنشوب الحرب بين أطراف المركب الأمني،كما تختلف مضامين عملية هندسة الأمن الإقليمي من منطقة اقليمية الى أخرى ومن شكل ترتيب أمني الى أخر. (08)

2.المرجعية النظرية للدراسة:

شكلت نهاية الحرب الباردة تحولا في طبيعة التهديدات حيث لم يعد التهديد يقتصر على التهديد المتعلقة بالوحدة السياسية فقط بل امتد ليشمل تهديدات مغايرة عابرة للحدود ما جعل من التعاون بين مختلف الفواعل ضرورة حتمية لتحقيق الأمن الوطِني والأمنيين الإقليمي والدولي فقد ظهرت مقاربات نظرية وتصورات معرفية و مفاهيمية مفسرة للواقع .

- **المقاربة الليبرالية:**

تقوم النظرية الليبرالية على مبدأ أساسي لتحقيق الأمن والممثل في ضرورة التعاون الدولي حتى يتحقق السلم والأمن،وتعد النظرية الليبرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية ميلا للتعاون الدولي بدلا من التنازع ،وقد مثلت الليبرالية نسقا فكريا متعدد التيارات عبر عنه ستيفن والت بعائلة الليبراليات،وتعد المقاربة المؤسساتية من أهم المقاربات التي قدمها الفكر الليبرالي بغيت فهم وتعزيز الأمن والسلم الدوليين.

يعتبر كروبرت كوهين وجوزيف ناي من أهم منظري الاتجاه المؤسساتي والذي يؤكد على دور المؤسسات الدولية والإقليمية في تحقق الأمن والتعاون لأن بوسعها توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق(09)

كما تعمل المؤسسات الاقليمية على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية،فالليبرالية المؤسساتية تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات .

تعمد الليبرالية الى تعريف الامن من منطلقات أوسع مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، مقحمة فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى،وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين،فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعني ما فوق الدولة أكثر ما دون الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية،الاقتصادية والديمقراطية وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري (المقاربة

الواقعية) في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه.(10)

يؤكد تيموثي دن أن التعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال لمزيد من فرص تحقيق الأمن والاستقرار وهو ما يقلص من المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول. فالمؤسسات الاقليمية والدولية يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم،وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب،لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون.تعمد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة على البعد العسكري مقحمة أبعاد وفواعل أخرى من غير الدول ،ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن دولة من تهديدات دول أخرى،وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي،فالتصور الليبرالي للأمن موسع يشمل عوامل مؤسساتية اقتصادية وديمقراطية ،وهي أبعاد أكثر تأثيرا من البعد العسكري ،باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد اجندة الامن وتجعل التعاون بين الدول امرا لا مفر منه.(11)

ثانيا نظرية مركب الأمن الإقليمي:(Régional Security Complex Theory(RSCT

بعد سيطرة المقاربة الليبرالية والمعيارية ظهرت نظريات أكثر ارتباطا بالفرد كوحدة تحليل طورت تصورات معرفية منها مفهوم الأمن الإقليمي والتحليل على المستوى الإقليمي،فبسبب استفحال التهديدات الأمنية الجديدة وتعددها وعجز الدولة عن صدها منفردة،و لسرعة انتشارها أصبح الأمن الإقليمي حتمية ومطلب للتحدي ومواجهة هذه التهديدات،حيث ارتبط الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية عديدة في أدبيات العلاقات الدولية أبرزها المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية،حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليُ،فقد عرفت الدراسات الإقليمية وما تتضمنه من تحليل للنظم الإقليمية أوج تطورها مع ظهور الدراسات الرائدة للأستاذين (لويس كانتوري) و(ستيفن شبيغل) المعنونة ب (السياسة الدولية في الإقليم) (International policy in regions)،والتي أكدت على ضرورة الاهتمام أكثر بتحليل العلاقات الدولية الإقليمية ،لأنها كانت تدرس من قبل ضمن نطاق (دراسات المناطق) (Area stadies)،ووفقا للتحولات

الدولية بعد الحرب الباردة والتي أثرت على مفهوم الأمن لتكون بذلك زيادة التركيز على الدراسات والتحليلات الإقليمية حيث طهرت العديد من الدراسات الأكاديمية التي تحاول تفسير الأمن الإقليمي أبرزها نظرية مركب الأمن الإقليمي.

1. المبادئ الأساسية للنظرية:

. اعتبرت دراسة مجتمعات الأمن / الجماعة الأمنية " " communities Security لكارل دوتش Karl Deutsch المتمحورة أساسا حول فكرتي اقليمية الأمن و الاعتماد الأمني المتبادل الركيزة الفعلية التي اعتمدها بوزان وويفر في بلورته لمفهوم مركب الأمن الإقليمي في كتابهم "الشعب،الدول،الخوف :مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية People, States, and Fear : The National Security Problem، ليطوره فيما بعد أول ويفر في كتابهم المشترك : " الأقاليم و القوى ، بنية الأمن الدولي régions international of structure, powers and Security إلى نظرية مركب الأمن الإقليمي سنة 2003 التي تبنتها مدرسة كوبنهاغن و أصبحت جزءا من المقاربة المنهجية الجماعية فيها .[12]

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على فكرة رئيسية تتمحور حول أن المستوى الإقليمي هو جوهر ومركز التحليل الأمني في فهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية،لكن التأكيد على أهمية هذا المستوى وجوهرتيه التحليلية لا يعني أنه مفصول عن مستويات أخرى ثانوية مثل المستوى الدولي والمحلي،إلا انها تعتبر المستوى الإقليمي وحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية،فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقاتها الإقليمية،حيث يسيطر الإقليم على الأمن مع عدم إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية ومختلف القوى المؤثرة في المركب الأمني. [13]

يعرف باري بوزان مركب الأمن الإقليمي على أنه:"مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها ومخاوفها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق الى درجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض[11] يؤكد باري بوزان وأول ويفر في نظريتهم على الغاء التركيز على الجانب السياسي/ العسكري ومركزية الدولة،حيث أن خصائص الدولة حسب الطرح الواقعي لم تعد نفسها، فالتباين في القوة،الموقع الجغرافي و القدرات الطبيعية و البشرية تتدخل كثيرا في تحديد ثقل الدولة و تأثيرها في العلاقات الأمنية الإقليمية ومن تما انتاج ديناميكيات أمنية مختلفة ،إضافة إلى ذلك وسع بوزان مفهوم مركب الامن ليشمل وجود فواعل جديدة وقطاعات أمنية متعددة،ليشير مركب الأمن إلى مجموعة الوحدات التي تكون

بينها العمليات الكبرى " الأمننة securitizationأو اللأمننة " desecuritization أو كلاهما جد مترابط بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة".[14]

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على جملة من المرتكزات والمبادئ النظرية تتمثل فيمايلي[15]:

1. تعتبر مركبات الأمن الإقليمية المكون الرئيسي للأمن الدولي .
2. يعد العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المشكلة للمركب الامني.
3. تنتقل التهديدات بصورة أسهل وأسرع على المستوى الإقليمي ،ويعتبر وولت WALT أن العامل الجغرافي عامل فعال في الأمن .
4. ترتفع درجات الاعتماد الامني المتبادل بين أطراف المنطقة الإقليمية،وهذا بحكم العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية.
5. لايمكن جعل فكرة مركب الأمن عالمية وهذا بسب أن المركبات تكون أكثر عرضة للاختراق.

تكمن أهمية نظرية المركب الامني في أنها تتعامل مع التهديدات الامنية بشكل دقيق في منطقة محددة التي تسهل الإحاطة بجميع متغيرات الظاهرة الأمنية في محيطها الإقليمي وهو ما يجعل التحليل الإقليمي يأخذ في الاعتبار الاختلافات المنطقية ما يتيح لباحثي الدراسات الأمنية القيام بعملية المقارنة الأمنية بين الأقاليم.ويعتبر كل من لاك ومورغان أن عالم مابعد الحرب الباردة أعطى أهمية أكثر للمستوى الإقليمي لتحليل وفهم أشكال النزاع والتعاون في مختلف مناطق العالم. '[16]

2. متغيرات نظرية مركب الأمن الإقليمي:

تتحدد علاقات مركبات الأمن الإقليمية وفقا لمجموعة من المتغيرات المتمثلة في :

العداوة/الصداقة: Enemity /Amity

تتحدد ديناميكيات مركبات الامن الإقليمية وفق علاقات العداوة والصداقة،التاريخية والتلاحم الجغرافي،الذي يخلف حالة الاعتماد الامني المتبادل وهو مايصطلح عليه بطيف العلاقات the relations of Spectrum "،فحالات العداوة والصداقة تؤثر وبشكل كبير على العلاقات الأمنية الإقليمية وهو مايحدد طبيعة المخرجات الإقليمية .،بحيث تصبح هذه العلاقة تتحكم في مخرجات السياسة الخارجية للدول نحو بعضها البعض بحيث يكون هناك توقع علاقات السلم والتعاون الإقليمي وعدم وقوع الحرب،أو منافسة وتوتر وهو مايعيق عملية بناء مركب أمني إقليمي.

لا يمكن ارجاع متلازمة صديق / عدو الى مسألة " توازن القوى " Pawer of balance و البنية الفوضوية للنظام الدولي anarchique structur of the internationa systeme و انما هناك العديد من القضايا التي يمكن أن تؤثر،قد تكون مرتبطة بالإيديولوجية،الخلفية التاريخية،التلاحم أو القرب الجغرافي الذي يلعب دورا حاسما في تقوية التفاعلات الأمنية سواء أكان ذلك باتجاه الاستقرار أو اللاستقرار(17)

التخومية Adjacency:

أي وجود علاقات الجوار الجغرافي التي تربط طرفين فأكثر ضمن علاقات أمنية تتفاعل في الاتجاه الإيجابي أو السلبي،فمبادئ التخومية يتضمن حالات الأمن وعدم الأمن المشتقة من التقارب الجغرافي على اعتبار أن هذا الأخير هو العامل الأولي الذي يجعل الأطراف المتجاورة المتعادية تنخرط في عمليات المنافسة الأمنية،سباق التسلح،توازن القوى،المساعدة الذاتية وغيرها من الديناميكيات الأمنية عندما تكون حالة الريبة هي التي تحكم علاقات دول الجوار،في مقابل ذلك تنخرط الأطراف المتجاورة الصديقة في علاقات التعاون الأمني،التنسيق الاستراتيجي و إجراءات بناء الثقة المتبادل من أجل خلق منطقة آمنة ومستقرة وإيجاد الرد الاستراتيجي الجماعي ضد مصادر التهديد المختلفة التقليدية منها وغير التقليدية. فالوحدات السياسية مرتبطة أمنيا بالوضع التخومي أين تتمدد الظاهرة الامنية عبر الحدود الوطنية التي تنتج لنا مجموعة من التفاعلات الأمنية والتي بدورها تكون مركب الأمن الإقليمي الذي يتميز بوجود علاقات أمنية أكثر كثافة من تلك الموجودة بين الدول المتباعدة جغرافيا .(18)

الاعتماد الأمني المتبادل:Mutual security dependence

إن علاقات الاعتماد المتبادل الأمني مبنية على فكرة احتمالات العطب الاستراتيجي أو الاستقرار الأمني بين وحدتين سياسيتين أو أكثر،أي أمن أو عدم أمن وحدة معينة ضمن النظام الأمني الإقليمي يؤثر إيجابا أو سلبا على باقي وحدات النظام. (19)

مبدأ القوة : Force principle

يعتبر مبدأ القوة أكثر المتغيرات تأثيرا في الديناميكيات الإقليمية،لأنه يؤثر بشكل فوري في البيئة الإقليمية للدول،فإن تمكن الأطراف المشكلة لمركب الأمن الإقليمي من تحقيق تقارب في القوة لدى الأطراف ينتج مايعرف بخاصية توازن القوى التي تساهم وبشكل كبير في تحقيق الاستقرار في منطقة الإقليم،فجوهر

الاستقرار داخل مركب الأمن الإقليمي يكون من خلال تحقيق التوازن ليس في المصالح فحسب و انما في القوة أيضا.[20]

مبدأ الاختراق:: pénétration

يقوم هذا المبدأ على ابراز تأثير التدخلات الخارجية في المنطقة الإقليمية،وكيف تؤثر الاختراقات الخارجية في تغيير صورة و طبيعة المركبات الأمنية الإقليمية كما يشير مبدأ الاختراق إلى قيام بعض القوى الإقليمية باختراق مركبات الأمن الإقليمية في المناطق المجاورة لها ومثال ذلك الصين واختراقها لكل من المركبات الإقليمية الموجودة في شمال شرق أسيا ، جنوب شرق أسيا وجنوب أسيا .يعكس مضمون مبدأ اختراق الديناميكيات الأمنية للحدود الجغرافية للدول نحو بعضها البعض،بسبب وجود عدد من الإثنيات الموزعة على عدد من دول المنطقة،أو بسب انتشار جملة من التهديدات الأمنية واختراقها للحدود الجغرافية أو من خلال انتشار النزاعات الإثنية.كما يحدث الاختراق ايضا عندما تحتدم منافسة بين طرفين إقليمين،بحيث يلجأ كل طرف للتحالف مع قوى عظمى خارج المنطقة،عندها تخترق القوى العظمى المنطقة الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها وذلك عبر وضع ترتيبات أمنية مشتركة مع القوى الإقليمية المشكلة لمركب الأمن الإقليمي.[21]

إن نظرية مركب الأمن الإقليمي تحاول شرح كيف يقدم المستوى الإقليمي للتحليل أفضل تفسير للظواهر الأمنية،المفهوم الرئيسي في الدراسة كما قال بوزان واول ويفر هو المركب الأمني الذي يشير إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة يبعضها البعض،مستخدمة في تحليلها أنماط الصداقة والعداوة كمتغيرات مستقلة تحدد طبيعة العلاقات الأمنية،فالبنسبة لبوزان وويفر الأمن هو ما تصنعه الدول وفقا لأنماط الصداقة والعداوة ،كما أن الأمن الإقليمي يشتق من التفاعل بين البنية الفوضوية للنظام الإقليمي ونتائج ميزان القوى من جهة وبفعل ضغوط القرب الجغرافي من جهة اخرى ما ينتج لنا جملة من الديناميكيات الأمنية التي تتميز بخاصية اختراق حدود كل دولة ليتم احتوائها عبر ترسيخ التعاون الأمني الإقليمي في اطار الاعتماد الأمني المتبادل عوضا عن الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن عبر المستوى المؤسساتي[22]

ثالثا المركبات الأمنية كآلية لهندسة الأمن الإقليمي:

استخدم باري بوزان مصطلح المركب الأمني للتعبير عن مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية ببعضها البعض بشكل لا يمكن تصور أمنها بعيدا عن أمن الدول الأخرى،كما تم استخدام المصطلح لتسهيل

التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي،حيث تحدد الدول علاقاتها الأمنية من منطلقاتها الإقليمية،والتي تشترك في نفس الأخطار مايجبرها على العمل على مواجهتها بشكل جماعي.

1.العلاقة بين المركب الأمني و الهندسة الأمنية للإقليم:

إن العلاقة بين المركب الأمني والهندسة الأمنية هي علاقة طردية،حيث أنه كلما حل التعاون وزادة درجات الاعتماد المتبادل كلما حل الأمن،أين تفتح مركبات الأمن المجال لتحقيق الأمن والاستقرار من خلال العمل على إقامة علاقات تشابكية تجمع جميع أطراف المركب الأمني أو مايطلق عليه جون بورتون شبكة العنكبوت **Spider Web** في تعبير منه على ارتفاع حجم التفاعلات والعلاقات ين أطراف المركب الإقليمي،مايعزز هذا الافتراض التجربة الأوروبية حيث استطاعت دول أوروبا تجاوز الخلافات والصراعات وعملت على تطوير إقليمها من خلال إقامة الإتحاد الأوروبي.مايؤكد دور المركبات الامنية في هندسة الأمن الإقليمي هو تاريخ العلاقات الدولية حيث يبرز التاريخ أن كل أشكال الصراع والخلاف كانت نتيجة التباعد والتنافس على من يمتلك أكبر قدر من القوة على عكس من ذلك فإن كل أشكال التعاون كانت نتيجة لتقارب الرؤى وزيادة علاقات الاعتماد المتبادل مايسمح لكل طرف ببناء علاقات تعاونية يسودها الحوار والتعاون الذي يؤدي تلقائيا لتحقيق الأمن والاستقرار،[23]كما يعكس النمو الكبير للمنظمات الإقليمية بعد الحرب الباردة دورها في حفظ السلم و الامن،وفي هذا الإطار يعتبر جوزيف ناي بأن متغيري الأمن والاقتصاد قد رسخا إلى حد كبير الاعتقاد بأن ظاهرة الاندماج الاقتصادي خطوة مهمة في مسار الاهتمام بالأمن وتحقيقه ،ويعد جوزيف ناي مع روبرت كيوهان وراء بروز اتجاه الاعتماد المتبادل المركب في كتابهما القوة والاعتماد المتبادل عام 1977. كما أيد المفكر بروست روسيت **Russett** فكرة السلام على الأجزاء **(Peace In parts)** للدلالة على أهمية العمل الإقليمي كوسيلة جيدة لحفظ الاستقرار ،وهو كذلك ما ذهب إليه جوزيف ناي من خلال دعوته إلى خلق مستوى ثالث بين الدول والنظام الدولي لحفظ الأمن.فالمركبات الإقليمية تعمل على تعميق مصالح الدول الأطراف مايدفعها لحفظ مصالحها المشتركة بالتعاون والتنسيق بدل من التقاتل والتنازع ،فالمنطقة التي يكون بها هكذا ترتيبات تكون أكثر عرضة للأمن والاستقرار بدلا من الصراع،وفي ها نستشهد بمنظمة جنوب شرق آسيا ASEAN التي عملت على حفظ الأمن الاستقرار في هذه المنطقة .[24]

إن نجاح عملية هندسة الأمن تقتضي المرور عبر مجموعة من المراحل[25] :

المرحلة الأولى: تتطلب عملية تحقيق هذه المرحلة ضرورة توفر التقارب الجغرافي والثقافي بين الأطراف المتفاعلة في إقليم واحد، في وهذه المرحلة تبدأ الأطراف بمناقشة القضايا المشتركة فقط، وتعمل على تكثيف الزيارات المتبادلة، والعمل على زيادة التفاعلات وإقامة مؤتمرات جماعية يتم فيها الحديث بلغة الجماعة، وتعتبر هذه المرحلة أول مرحلة لعملية الهندسة يكون فيها التنسيق بسيط.

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة زيادة حجم التفاعلات والانتقال من المستوى البسيط إلى المستوى المؤسساتي، حيث يتم نقل عملية إدارة هذه التفاعلات إلى مؤسسات فوق قومية (المركب الأمني)، تعمل هذه المؤسسة فوق قومية على احتواء التهديدات بشكل جماعي وتقليص المخاوف الامنية من خلال العمل على التنسيق الأمني بين أطراف المركب الأمني.

المرحلة الثالثة: يتم في هذه المرحلة العمل على ترسيخ الهوية المشتركة لمجتمعات المنطقة إضافة إلى العمل على ترسيخ الثقة المتبادلة بين الأطراف وتحول ولاء الأطراف إلى جهاز فوق قومي من خلال توحيد لغة التعبير عن المصالح، الحاجات والمواقف ازاء القضايا الدولية.

بناءا عليه تعمل المركبات الامنية على هندسة الامن وهذا من خلال التعاون الإقليمي على كافة المستويات وعمل أطراف مركبات الامن على تجاوز الصراعات أين تكون هذه الأخيرة أقل ميلا لاستعمال القوة وأكثر ميلا للتعاون ومن تما تحقيق الأمن والاستقرار.

1. الامن الاقليمي وعلاقته بالتهديدات الأمنية:

أدت التحولات الدولية إلى التغيير في طبيعة التهديدات الأمنية واتسعت بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على الصراع بين الدول،حيث ظهرت تهديدات جديدة لمسألة الأمن،تتسم بكونها تتجاوز حدود الدول،فالتطور الذي طال التهديدات الأمنية التي لم تعد مرتبطة فقط بالقوة الصلبة ولا بالفواعل الرسمية حتى أنها مجهولة الهوية أحيانا،الأمر الذي تملي مواجهته و التصدي له تحديث آليات أكثر مواءمة لا يمكن أف تتبلور و تؤتي أهدافها في إطار منفرد للدول في أي إقليم كان،وهو ما أدى إلى ظهور مفاهيم أمنية جديدة كالأمن المتكامل،الأمن التعاوني،الأمن المتبادل...الخ،وهي مفاهيم كلها تعزز دور المدخل الإقليمي في ردع التهديدات الأمنية،حيث يتعامل المدخل الإقليمي مع المشكلات الأمنية بصفة دقيقة عندما يركز على منطقة معينة،وبالتالي تكون الإحاطة بجميع المشكلات الأمنية،وهو مازاد من أهمية الدراسات المتعلقة بالأقاليم والتي عرفت بالحلول الإقليمية لمشكلات الأمن.[26]

أصبحت مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تشكل هاجسا بالنسبة للدول،فلم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها صيانة وتكريس أمنها بمفردها لعدة متغيرات داخلية وخارجية من بينها تكلفة الأعباء الكبيرة للحفاظ على الأمن بمعنى الحديث،فتعقد المسألة الأمنية واتساع رقعتها الجغرافية ربط أمن الدول بدرجة أمن واستقرار دول الجوار،وهو ما يمكن أن نطلق عليه بشبكة الأمن،بمعنى أن الدولة تتأثر سلبا وإيجابا بدرجة الاستقرار الأمني في إقليمها،وذلك راجع إلى أقلمة وعولمة التهديدات الأمنية،فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية نتيجة عدة أسباب وهو ما يجبرها على إعادة النظر في تصورها الامني والدخول في تعاونيات أمنية إقليمية (المركب الأمني).إن تعقد المسألة الأمنية واتساع رقعتها الجغرافية ربط أمن الدول بدرجة أمن واستقرار دول الجوار،بمعنى أن الدولة تتأثر سلبا وإيجابا بدرجة الاستقرار الأمني في إقليمها ،وذلك راجع إلى أقلمة وعولمة التهديدات الأمنية ،فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية لوحدها ما يدفعها لتنظيم نفسها إقليميا،حيث أن الدول التي تنتمي لنفس المنطقة الإقليمية تتقاسم كثيرا من الاهتمامات الأمنية التي تجبرها على تبني تعاون أمني إقليمي للتعامل مع مختلف المظاهر الأمنية .(27)

4. خاتمة:

ساهمت الجهود الفكرية لكل من باري بوزان وأول ويفر في اقتراح قراءة جديدة لمفهوم الأمن من خلال توسيع مستوياته مع التركيز على المستوى الإقليمي،هذا المستوى الذي أخد أهمية كبرى مع توسع دائرة التهديدات الأمنية وطبيعتها العابرة للحدود وصعوبة مواجهتها بصفة منفردة ،أين تترك أثارا واضحة على أمن و استقرار الدولة بسبب طبيعتها العابرة للأوطان وترابطها،من هنا أضاف بوزان مفهوم الأمن المركب أو مركب الأمن الاقليميrégional Security complex أين يصبح أمن الدولة مرتبطا ارتباطا وثيقا بحيزها الجيوسياسي حيث من الصعب فهم الأمن في دولة ما،بمعزل عن أمن الدول المجاورة لها وذلك من خلال اقامة منظومة أمنية تعاونية تمثل آلية مهمة لهندسة الأمن الإقليمي.

خلصت الدراسة إلى جملة نتائج وهي بمثابة إجابة عن الإشكالية الرئيسية وإثبات للفرضيات الدراسة:

إن تطور ظاهرة العولمة و بروز تهديدات عبر وطنية جعل الإقليمية بمثابة منهج للدول لتحمي مصالحها الوطنية،من خلال عمل الدول على تنظيم نفسها إقليميا بشكل متزايد لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي،هذا الأخير الذي يشكل مدخل وسطي بين ما هو محلي وما هو عالمي.

إن تنوع التهديدات وامتدادها أدى إلى تعاظم دور المركبات الإقليمية لاعتبارها وسيلة جيدة لتحقيق الأمن الإقليمي.

تساهم مركبات الأمن الإقليمية من خلال علاقات الاعتماد المتبادل والتعاون في حفظ امن واستقرار دول الإقليم،وتقدم كل من فرنسا وألمانيا اللتين استطعنا أن يتجاوزا الحساسيات التاريخية مثال في أهمية التعاون الإقليمي بدل من التنازع والصراع.

إن زيادة ارتباطات دول الإقليم عبر تفاعلات التعاون بدل من التنازع يزيد من توافق المصالح ما يؤدي لرسوخ البنى الأمنية و ثباتها،ما يؤدي إلى إقامة ترتيبات أمنية تعاونية داخل النظم الإقليمية.

5. التهميش:

[1].Barry,Buzzan : People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations,(london: Wheatsheaf Books.1982).P58.

[2].حامد ربيع :نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ،(مصر:دار الموقف العربي.1984)،ص38.

[3].مدحت أيوب:الأمن القومي العربي ،(مصر:مركز البحوث العربية.2003)،ص52.

[4].سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، (2008)، ص22.

[5].المرجع نفسه، ص25.

[6] ناظم، 2004، ص59.

[7].سليمان عبد الله الحربي، ص26.

[8]. جون بيليس وستيفن سميت: عولمة السياسة العالمية . ترجمة : مركز الخليج للأبحاث, (الامارت العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث،2014)،ص421 .

[9].محمد عديلة طاهر، الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، جوان 2016، ص251 .

[10].توفيق بوستي، مفهوم الأمن في منظور العلاقات الدولية، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات)،2019، ص15.

[11]. صليحة كبابي، الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث، جلة العلوم الانسانية"، العدد38، ديسمبر 2012،ص175.

[12].مروة خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير:دراسة تقويمية 2021،شوهد في 2021/09/25 انظر الإلكتروني https://bit.ly/3ilgaD6

[13]. أحمد المسلماني: الهندسة السياسية ،(القاهرة :الدار المصرية اللبنانية.2018)،ص35.

[14].Barry,Buzzan:People,P78.

[15]. محمد شحماط : الأمن الاقليمي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة :التحديات و الرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا بين فرض الإجتواء ومخاطر الإنتشار،ورقة مداخلة مقدمة في ملتقى دولي بجامعة سكيكدة،2014،ض05.

[16]. سليمان عبد الله الحربي،ص28.

[17]. Barry,Buzzan:People, States,P58.

[18]عامر مصباح :نظريات التحليل الاستراتيجي و الأمني للعلاقات الدولية،(الجزائر :دار الكتاب.2011)،ص219.

[19].المرجع نفسه.

[20].سليمان عبد الله الحربي.ص28 .

[21].محمد عبد السلام :ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة مابعد سبتمبر 2001 (الإمارات.مركز دراسات إستراتيجية .2011)،ص25..

[22]. جون بيليس وستيفن سميت:. عولمة السياسة العالمية . ترجمة : مركز الخليج للأبحاث, (الامارت العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث،2014)،ص421.

[23].ناصف يوسف حتي: الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ، ط1 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 263.

[24].عامر مصباح، ص300.

[25]. ناصف يوسف حتي، ص 263.

[26]. ج، كيبلز أليسون، واندرو كوتي، التعاون الأمني الإقليمي في أوائل القرن21في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي) ترجمة: حسني حسن وآخرون (لبنان: مركز الوحدة العربية،2006)،ص175.

[27].المرجع نفسه.